الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد السياسي: دراسة في مؤشر النزاهة

غنو آمال استاذة مساعدة –ب-.. جامعة وهران 2 **البريد الالكتروني**: houda.2003@yahoo.fr
قوال فاطمة أستاذة مساعدة "أ" جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان -كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية **البريد الالكتروني:**fatima.goual13@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال: 20 /2018/07 ***** تاريخ قبول المقال: 2018/09/15 ***** تاريخ نشر المقال: 20 /12/ 2018
*****

مقدمة:

تطور الفساد على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة معا، ولا تقتصر الآثار السلبية للظاهرة على الميادين السياسية فحسب، بل تمتد إلى ما عداها من ميادين اجتماعية واقتصادية، ورغم ما يتردد في هذه الدول على الأصعدة الشعبية والرسمية من أحاديث عن مشكلة الفساد، وما يتشكل في بعض هذه الدول من أجهزة ولجان مكافحة الفساد وما تطرحه تلك الأجهزة واللجان من آراء ومقترحات، ورغم تعدد الدراسات الغربية لهذه المشكلة –سواء إنطلق القائمون بها من منظور دراسة حالة تطبيقية محددة أو أكثر من منظور مقارنة تلك المشكلة في الدول النامية والدول المتقدمة، لا يزال العديد من الباحثين المنتمين إلى الدول النامية عازفين –لسبب أو لآخر- عن التصدي لهذه المشكلة وتحليلها تحليلا علميا يسمح بتحديد جوهرها وأشكالها وصورها وعوامل إنتشارها وتفاقمها وآثارها ونتائجها السياسية والاجتماعية... مهما يكن الأمر، لا بدّ من البحث عن آليات متطورة لمكافحة الفساد وتطويقه وتصفية تبعاته على المدى القصير والمدى الطويل، ويرى بعض خصوم الفساد بأن المدخل لمكافحة الفساد هي التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة، بينما يشدد البعض الآخر على إحلال الولاء للدولة والأمة محلّ العلاقات الإثنية والعشائرية والقبلية والمذهبية لمواجهة الفساد السياسي، وهناك أيضا من يرى ضرورة تفعيل دور الطبقة الوسطى وحشد قدراتها من أجل التصدي للفساد، وهناك من يرجعها إلى تطبيق الحوكمة الرشيدة، في جميع الأحوال **كيف يمكن للحوكمة الرشيدة أن تساهم في مكافحة الفساد السياسي؟.**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الورقة البحثية إلى:

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

تعرف الحوكمة الرشيدة على أنها " تشمل العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة والإنفتاح على المجتمع المدني، وإحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي."[1]

[1] Agere A, Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives(Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series). London, UK: Commonwealth Secretariat,2000, p10.

والحكم – بشكل عام - يعين مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكماً رشيداً[2].

أولا: مفهوم الحوكمة الرشيدة Governance Good :

يرى الباحثين والدارسين أن الحوكمة الرشيدة تتعدى كونها تهتم بالإصلاح الإداري والإقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية، إلى كونها تهتم بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وخلاف ذلك هو مؤشر على الإدارة غير الرشيدة .أيضاً يعتقد أنه للحصول على النتائج المرجوة من تطبيق الحوكمة الرشيدة، فلابد من توفر عنصرين:

-الأول أن يتم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة بشكل متوازي ومتوازن.

- ثانياً مراعاة الطبيعة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وشكل النظام السياسي لكل بلد عند التطبيق.

الحوكمة الرشيدة لا تختلف كثيراً عن الحوكمة من ناحية عدم وجود تعريف متفق عليه، على الرغم من وجود إتفاق عام على المحددات والعناصر الرئيسية للحوكمة الرشيدة. عناصر ومحددات الحوكمة الرشيدة تستخدم من قبل المؤسسات المالية الدولية، والدول المانحة كمقياس لمدى جودة الحكم في بلد ما، وبالتالي لمدى قابلية الدول المستفيدة من المنح والقروض من الإستغلال الأمثل لتلك المساعدات المالية وغير المالية[3].

فمثلا الأمم المتحدة تقدم ثمانية عناصر أساسية للحوكمة الرشيدة: 1 :المشاركة في إتخاذ القرارات، 2 :التوافق بين الجهات المشاركة في إدارة شؤون الدولة، 3 :المساءلة، 4 :الشفافية، 5 : الإستجابة لمتطلبات الناس، 6 :الفعالية والكفاءة، 7 :الإنصاف والشمول، 8 :سيادة القانون [4].

أما برنامج قياس جودة الحكم **Worldwide Governance Indicator** فلقد اعتمد ستة عناصر للحوكمة الرشيدة: 1-السيطرة على الفساد، 2 -فعالية الحكومة، 3 -الإستقرار السياسي، 4- جودة التشريعات وتطبيقها، 5 -سيادة القانون، 6 -المشاركة والمساءلة. من هنا، يرى أن الحوكمة الرشيدة

[2] World Bank, Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability. Washington DC: World Bank Group,2003.

[3] بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الرياض ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11، جانفي 2014، ص 06.

[4] United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(UNESCAP) (2009). What is Governance? Retrieved 022011/10/ from

http// www. unescap. org/ pdd/ prs/ ProjectActivities/ Ongoing/ gg/ governance. pdf

من وجهة نظر المنظمات الدولية، وخاصة المالية منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أنها تركز على التطوير الإداري والإقتصادي للدول .في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في الشرق الأوسط، أشار التقرير إلى أن هناك قيمتان أساسيتان للحكم الراشد هما :التضمينية وتشمل المساواة بين أفراد الشعب بالمشاركة بإدارة شؤون الدولة ، والمساواة بالمعاملة بين أفراد الشعب، بمعنى حماية حقوق الإنسان وعدم التميز في تقديم الخدمات، وأن يكون كل أفراد الشعب سواسية أمام القانون. أما القيمة الثانية للحكم الراشد فهي المساءلة وتشمل الشفافية والتي تضمن توفر المعلومات عن أداء الحكومة للمختصين ولعامة الناس ، بالإضافة إلى العنصر الثاني من المساءلة وهو التنافسية، بمعنى قدرة الفرد على إختيار من يمثله في إدارة ومراقبة أداء الحكومة بين الكيانات السياسية والإقتصادية المتنافسة،[5] أيضاً يؤكد التقرير أن مستوى دخل الفرد والدخل العام للدولة له تأثري مباشر على مستوى وقدرة الحكومات على تطبيق أدوات الحكم الراشد، لذلك يؤكد التقرير أن أي دراسة لإدارة الحكم، يجب أن تأخذ التباين في الدخل بين الدول بعين الإعتبار للوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها . وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحكم الراشد يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن إستناده إلى قواعد العدالة والإنصاف. كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون،[6] أيضاً يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن «التفاعل البناء» بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الجيد (الراشد). لذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يقدم تسع سمات للحكم الراشد هي المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الإستجابة، التوجيه نحو بناء توافق للآراء، الإنصاف، الفعالية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية .وهذه السمات يجب أن يؤخذ بها بشكل متزامن ومتوازي لكي تحُقق الهدف المرجو. أخيراً يعتقد كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أنه على الرغم من وجود ملامح وعناصر للحكم الراشد إلا أن هذه العناصر هي عناصر عامة يختلف تطبيقها من دولة إلى آخرى على حسب النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي لكل بلد.

من التعريفات السابقة يمكننا القول أن الحوكمة الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة. يشترك في هذه العملية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد، مع الأخذ بالإعتبار إختلاف المهام لكل جهة .فكما أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ظل الحوكمة الرشيدة، فإن للحكومة دور إضافي يتمثل يف لعب دوراً مهماً يف

[5] البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- تحسين التضمينية والمساءلة. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية"، على الموقع الاكتروني:

http:// site resources.world bank. org/INTMENA/Publications/20261842/Govern Overview Arab. Pdf.

[6] برنامج الأمم المتحدة الأنمائي1997(UNDP) إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

التنسيق بين مختلف الجهات بالإضافة إلى دورها التنفيذي يف تنفيذ الأحكام القضائية و ما شابه. لذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تساهم في فعالية البرامج المقدمة للناس عن طريق مشاركة المواطنينّ في إتخاذ القرارات بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. أيضا يساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدة في حماية حقوق الإنسان ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة. وأخيراً فإن الحوكمة الرشيدة تساعد على دعم التنمية المستدامة والمتوازنة على المدى البعيد مما يحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي للدول.

يمكن القول أنه في ظل نموذج الحوكمة يجب أن يكون الهدف هو تحفيز طاقات الأفراد من خلال تمكينهم لتغيير حياتهم من خلال حكومة أفضل وليس حكومة أقل، أي الحكومة التي تركز على توفير بيئة مواتية لتمكين الآخرين من أن يصبحوا منتجين بدال من القيام بكل شيء بذاتها.[7]

ثانيا:مفهوم الفساد السياسي:

يعتبر الفساد قضية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهو من المسائل والمصطلحات المتداولة، إذ الفساد كسلوك وظاهرة يندرج ضمن المواضيع السهلة الممتنعة، سهل في الحديث عنه وصعب في تحليل مفاهيمه واتساع دائرته وتشابك حلقاته، فتشعبت تعاريفه ومفاهيمه حسب اختصاصات وتوجهات مجالات المهتمين والباحثين . وهذا ما سيتم التعرض له في مايلي:

1/ تعريف الفساد السياسي:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من قبل الباحثين لتعريف الفساد، وبناء عليه يمكن تعريفه كمايلي:

-الفساد لغة : للفساد لغة عدة معاني فقد تشير إلى: خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية مثل الرشوة والبعد عن ما هو أصلي أو نقي أو صحيح[8].

-الفساد اصطلاحا : هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص[9].

يعبر الفساد الساسي عن الاستغلال والاستعمال غير قانوني وغير أخلاقي للقوانين والمصالح والوظائف، فالفساد السياسي ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت المجتمعات

[7] بسام عبد الله البسام، مرجع سابق ذكره، ص ص 06 -07.

[8] بن لحسن هواري ، "التنمية من خلال الحكم الراشد و محاربة الفساد" ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، ديسمبر 2006، ص 8 .

[9] نوري منير و غربي فاطمة الزهرة، " معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-، ص09.

البشرية، ولاتزال هذه الظاهرة تشكل قلقا دائما للدول والمؤسسات العامة، فالفساد لا يقتصر على الانحراف عن قواعد العمل لكسب مادي، بل إن الناس يخضعون لتحيزاتهم وإيديولوجياتهم وخلفياتهم المحدودة أكثر من خضوعهم للمكاسب المادية، فالفساد الإداري يعني النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم، فهو يعبر عن ما نتج من عن خلل في تركيبة النظام الإداري أو طبيعة الأشخاص أو القواعد والقوانين التي تحكم تصرفات وسلوكات الإداريين أو تلك المتعلقة بالمخطط والأهداف وطبيعة العمل الإداري، فكل فرد يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو الأوامر أو يخرج عن مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يخل بالثقة المشروعة في هذه الوظيفة التي يقوم بها[10]، ويفرق الدكتور **محسن الخضيري** بأن ظاهرة الفساد التي يعدها ظاهرة طبيعية يتم مقاومتها تلقائيا وتحمل بذور فنائها في نهايتها وظاهرة مخططات الإفساد التي تشرف عليها عصابات الجريمة المنظمة [11]، يكون قد مارس شكل من أشكال الفساد الإداري(.من أشكال الفساد الأساسية الرشوة وسرقة الأصول أو الأموال أو الأملاك العامة، نقص النزاهة لدى الموظفين المحسوبية).

الفساد الإداري هو الإساءة لاستخدام السلطة أو استغلالها لأغراض شخصية وقد يسيء الشخص الاستخدام الوظيفي أو الاستغلال السيئ لها.

هو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص. ولأن الفساد يعد من الجرائم المجهولة ومن الجرائم التي يصعب الوقوف عليها والاتفاق على هذا الأمر عادة يكون حذراً جداً ولا يكون مباشراً ولأن الفساد غالباً ما يكون عن طريق وسطاء والتلاعب بالمال العام لا يكون مباشراً وإنما عن طريق التمرير[12].

-تعريف البنك الدولي :

ويعرف البنك الدولي الوجه الخاص بالفساد على أنه": إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة . يرمي التعريف إلى نقطتين أساسيتين هما :

[10] المرجع نفسه.

[11] محسن الخضيري ، صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2004 ، ص 250 .

[12] نوري منير و غربي فاطمة الزهرة، " معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد"، مرجع سابق ذكره، ص 10.

- دفع الرشوة و العمولة (المباشرة) إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية.

- وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، و في قطاع الأعمال العام الخاص[13].

-تعريف صندوق النقد الدولي :

هو استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه وسواء ا كان ذلك مباشراً أم غير مباشر . كما يرى أنه :"علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[14].

- أما حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراهيات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[15].

- حسب "دانيال برتواز" من الناحية التقنية الفساد هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو على إعطاء منحة ما لموظف عام أو وزير أو مدير مؤسسة عامة بحيث يقوم هذا الأخير بالإخلال بواجباته حيال المجتمع الذي يمثله أما المفسد هو ذلك الذي يعد المنحة أو يقدمها بينما الفاسد هو الموظف الذي يخول واجباته و عليه تظهر الصلة بين الوعد بالمنحة و الإخلال بالواجبات[16].

وأكثر أنواع الفساد السياسي شيوعا هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب، ويسهل الفساد السياسي الاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة وغسيل الأموال، إلا أنه لا يقتصر عليها بالضرورة، كما لا يعني ارتباطه بنشاطات أخرى كالتهريب والدعارة... الخ، كما يساهم الفساد السياسي في تأسيس الحكم السيئ من خلال تزاوج ثنائية السلطة والثروة، حيث يصبح الهدف النهائي للنظام السياسي هو ضمان مصلحة القلة المهيمنة على مقاليد الحكم والثروة وليس المصلحة العامة[17].

---

[13] بلمقدم مصطفى و حليمي وهيبة ،" الفساد الإداري و الحكم الرشيد كاستراتيجة لمكافحته "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، ديسمبر 2006 .

[14] نوري منير و غربي فاطمة الزهرة، مرجع سابق ذكره، ص 11.

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري و أدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية، 1998 ، ص 09 .

[16] Abramorici, « les jeux dispendieux de la corruption » . monde diplomatique, le N560,novembre, 2000, p22-23.

[17] سوزان روزاكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العوائق والإصلاح، تر: فؤاد سروجي. عمان: دار الأهلية، ط1، 2003، ص ص 40-59 .

2/صور الفساد السياسي:

وقد حاول كل باحث تصنيف أنواع الفساد من خلال هذه المعايير مع التركيز على خصوصيات كل مجتمع، الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما برز من خلال الدراسات التي أجريت في العديد من الدول ولا سيما في إفريقيا والتي توصلت إلى نتائج ملموسة في تحليل وتفسير ظاهرة الفساد السياسي. وعليه يمكن تصنيف الفساد وفق مجموعة من المعايير والمتغيرات لعل أهمها:

1 .حسب طبيعته : يصنف إلى سياسي، اقتصادي، إداري، اجتماعي، بيروقراطي، ثقافي، أخلاقي، بيئي...

2.حسب درجة خطورته :يصنف إلى فساد كبير وفساد صغير.

3 .حسب امتداده ونطاقه الجغرافي :يتفرع إلى فساد وطني) محلي(، فساد إقليمي وفساد عالمي.

4.من حيث الانتظام والاتساق :هناك الفساد المنظم والفساد غير المنظم.

5.حسب درجة ارتباطه بنظم الحكم :فساد عرضي، فساد مؤسسي وفساد نسقي.

ولأن تصنيف الفساد السياسي نقطة من المفيد علميا إثارتها للاقتراب أكثر من مصطلح الفساد السياسي، فإن دراستنا هذه ستعتمد على صور ثلاث أساسية للفساد السياسي تتمثل في فساد القمة، الفساد المؤسسي والفساد الحزبي والانتخابي[18].

1: فساد القمة (فساد القيادة السياسية):

أو ما يطلق عليه الفساد الرئاسي، فهو الصورة الواجب دراستها بعمق والتركيز عليها من بين صور الفساد السياسي الأخرى، حيث تشكل المرتكز الأساسي لفساد المستويات الدنيا منها، ويشمل هذا النوع من الفساد ذروة الهرم السياسي، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة، وهذا النمط من الفساد من أخطر صور الفساد.

وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة، لذلك يوصف استشراء هذا النمط بأنه" **فساد القمة المكثف** حيث يجري العمل على أساس آلية تعرف بإطار "**الرئيس-العملاء**" التي تتعامل القمة من خلاله لجني ريع الفساد[19].

2: الفساد المؤسسي:

يندرج في نسق الفساد السياسي فساد بعض أعضاء السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) أو فساد السلطات الثلاث برمتها، فهو فساد المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة.

[18] بقدي كريمة ،"الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص 30.

[19] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق :إتحاد الكتاب العرب، 2003 ، ص -ص91-92.

وهنا سنتناول فساد الهيئات المذكورة ونبدأ بفساد الأجهزة التنفيذية والإدارية أو ما يطلق عليه (الفساد
الحكومي) في الأنظمة السياسية، حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في هذه الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات أو لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها" **الفساد الذاتي الداخلي" (Auto-corruption)** أي ما يعني استغلالهم لمناصبهم استغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتى لو كان هذا عن طريق تهريب السلع أو الاتجار بالعملات أو الاستيلاء على أراضي الدولة[20].

فالأجهزة التنفيذية والإدارية في غالبية الدول النامية والإفريقية تمثل المأوى الطبيعي للفساد بصوره المتنوعة وتأتي في مقدمة هذه الصور الرشوة والتي أصبحت أمرا مألوفا في أي تعامل بين المواطنين والعاملين بهذه الأجهزة على مختلف المستويات.

وقد انتهى" **جونار ميردال (Gunnar Myrdal)** في تحليله للفساد الإداري بأن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية بحيث يمكن القول أنه متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة والتي بدونها لا يسير دولاب العمل الإداري.

كما تعاني الأجهزة التنفيذية والإدارية من صورة أخرى من الفساد وهي المحاباة، حيث يلاحظ في العديد من الدول النامية وخاصة في دول إفريقيا السوداء أن أي جهاز إداري يحرص على تعيين أعضاء أسرته أو قبيلته في مناصب هامة ذات الجهاز أو غيره من الأجهزة الإدارية، حيث أنه في دول مثل نيجيريا أو غانا يقضي الوزراء أكثر من نصف حياتهم الرسمية في البحث للأقارب والأصدقاء والمعارف عن وظائف مختلفة.

ومن الملاحظ في العديد من الدول الإفريقية أن تعيين الأفراد الذين لا تربطهم بالوزراء وكبار الإداريين علاقات قرابة في الوظائف العامة عادة ما يتم مقابل مدفوعات مالية مستديمة طيلة استمرار ذلك الموظف في وظيفته، وهي الحالة التي عرفت اصطلاحا بحالة **بيع المناصب والوظائف العامة**، وتأخذ هذه الظاهرة أبعادا خطيرة في دول إفريقيا السوداء[21].

وبعد الإشارة لفساد الهيئات التنفيذية والإدارية سوف ننتقل لبيان حالة فساد الهيئات التشريعية أي الفساد التشريعي **(Législative corruption)** حيث تشهد الهيئات التشريعية في العديد من الدول، النامية الإفريقية صورا متنوعة من الفساد، ومن هذه الصور، لجوء بعض أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ والحصانة البرلمانية لمباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة، أو

[20] المرجع نفسه، ص100.

[21] جلال عبد الله معوض،" الفساد السياسي في البلدان النامية"، مجلة دراسات عربية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، العدد11 ، 1998، ص –ص 7-9.

استفادات معينة لهم ولذويهم أو لخاصتهم، لهذا قد تكون هذه الأنشطة إما أعمال تقاضي الرشاوى أو قبض عمولات من المستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم أو للحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقيد أعمالهم أو لتسريب معلومات سرية عن نشاطاتهم المشبوهة، أو العمل على دعم مقترحات تشريعية تخدم (الحزب السياسي أو دائرة المنتخبين أو العائلة) التي ينتمي إليها العضو النيابي دون الاهتمام للمصلحة العامة ككل[22].

المحور الثاني: دور الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد السياسي:

الحوكمة الجيدة هي التي تمتثل وتطبق كل هذه القواعد للحوكمة الرشيدة على أرض الواقع، هذه الورقة ستتناول عنصري الشفافية و النزاهة من عناصر الحوكمة الرشيدة ودورهما في مكافحة الفساد والحد منه.

أولا: مفهوم الشفافية :

تعتبر الشفافية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة التي يتوجب على الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها ، لما لها من أهمية في إحداث التنمية الإدارية الناجحة، إضافة إلى مساهمتها في تنمية التنظيمات الإدارية والوصول إلى بناء تنظيمي سليم قادر على مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات المحيطة، يقصد بالشفافية أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج، كل مابه مكشوف للعاملين والجمهور فهي إلتزام منظمات الإدارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة.

وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم لآليات صنع القرار، إن الشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حوله وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور، فيمكن القول أن الشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها ، وتزيد درجة الشفافية سهولة الوصول إلى المعلومات.[23]

[22] المرجع نفسه، ص 10.

[23] سفيان فوكة، "الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ص17.

الشكل رقم 1: جوهر الشفافية

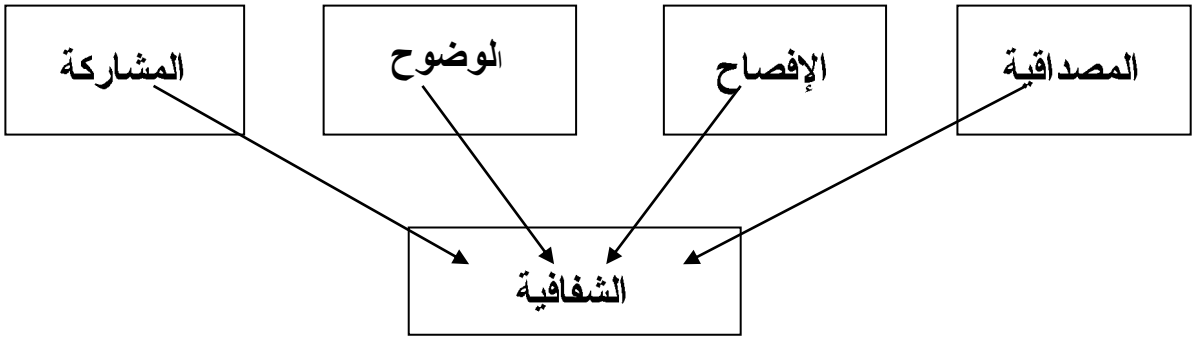

وعرفت أيضا الشفافية بوضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها و انسجامها مع بعضها، وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفق للتغيرات الإقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصرنة إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع.

ويشار إلى أن مبدأ الشفافية هو نوع من أنواع الرقابة على العمل التي تمارس من خلال السلطة التشريعية والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني بكافة أنواعها، إن مفهوم الشفافية يتعدى مفهوم محاربة الفساد فالفساد ناتج عن عدم وجود الممارسة الديمقراطية وعن إنحصار أو إغلاق الحريات العامة، ومتى أصبح المجتمع ديمقراطيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، تحققت الشفافية وأصبحت محاربة الفساد والإفساد مهمة ممكنة التحقيق.

ويرى بوزيد سايح أن الشفافية يقصد بها حرية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها ، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم ، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات.[24]

الشفافية هي أحد عناصر الرئيسية للحكم الرشيد، وتقوم على مبدأ عدم وجود أمور في الشأن العام تخفي عن المواطن وبهذا فهي تعني:

- الوضوح في الوظيفة، الواجبات، المصادر، وسير المعاملات، سبل أداء المسؤول دوره.
- وضوح جميع المعطيات والمعلومات في متناول الجميع.[25]

[24] بوزيد سايح، " سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ورقلة قاصدي مرباح ،ص 58.

[25] المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد، فلسطين، 2011 ، ص14.

كما تعرف الشفافية بأنها الانفتاح إلى النظرة العامة، التي تعتنق مبادئ الإستشارة العامة، النظرة التشاركية في اتخاذ القرارات وتبرير التعليمات.[26]

وبالتالي فإن الشفافية توجد عند توافر المعلومات الدقيقة في أوانها وبصورة مفيدة، فالمواطن بحاجة إلى معرفة ما ينتظره من الإدارة، إذ يتيح له هذا الأمر إبقاء أعمال الإدارة تحت المراقبة لذا تنطوي الشفافية أيضا على وضوح الأدوار والمسؤوليات بين وداخل المؤسسات، التي تمثل جزءا من العمليات الحكومية.إن الشفافية مهمة بحد ذاتها وهي شرط مسبق من شروط المساءلة.[27]

ثانيا: دور الشفافية وأبعادها الرئيسية

أصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلبا تسعى له كل الحكومات والمنظمات، وقضية وطنية تعمل الدول المتقدمة لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية ، ومظهرا من مظاهر الحضارة، حيث توسعت تطبيقات هذا المفهوم في كثير من المجالات وحقول المعرفة، وتوفر الشفافية حياة أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة أو تؤثر على مستوى الإنتاجية، كما تشجع على إستثمار أفضل لأصول المنظمة، وتوظيف أكبر لقدرات العاملين وتعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والقضاء على الفساد وتضمن حقوق العامة على الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات وإدارة عمليات البيانات الداخلية للمؤسسة وتسمح بتوعية المواطن وإطلاعه على الخيارات المتوفرة، وتحقق الترابط والتكامل بين جميع المستويات الإدارية والتنفيذية للمنظمة[28]

وتؤكد الشفافية ضرورة أن يكون الناس على علم بما حدث، وتساعدهم على فهم الأسس المنطقية للقرارات التي تتخذها الحكومة وموظفيها على مختلف المستويات، وهي عنصر رئيس من عناصر المساءلة تقي من الأخطاء الحكومية وتحارب الفساد.

وتساعد شفافية التشريعات في منع الإنحراف، وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز بعيدا عن الإجتهاد الشخصي في تفسير الأنظمة، وتعد الشفافية مسألة محورية في عملية التنمية حيث تعمل على تحقيق الديمقراطية والمساءلة، وتأكيد حق المواطن في مراقبة وفهم وتقييم القرارات التي يتخذها المسؤولين وتدعو للإنفتاح الإداري والمكاشفة والإفصاح، وتساعد الأفراد

[26] Mari liisliiv,the causes of administrative corruption hypothèses for central and Eastern Europe, University of Tartu faculty of sciences département of public Administration,2004,p25.

[27] منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، دليل البرلماني في مواجهة الفساد، فلسطين: مكتب الشرق الأوسط العربي،2011، ص4.

[28] بوضياف مليكة، "الإدارة الشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، يومي 12 و 13 ديسمبر 2010، ورقلة جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص41.

في التعبير عن ذواتهم الأمر الذي يرفع من درجة الرضا الوظيفي للأفراد، ويسهم في الإرتقاء بمستوى الآداء النوعي وجودة النتائج، ورقي المنظمة.[29]

أما نعيمة محمد حرب فهي ترى أن مبدأ الشفافية من الأمور التي تعد بمثابة حجر الزاوية في مجتمعنا فالشفافية تنطوي على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها وتتمثل أهمية الشفافية في:[30]

- تأتي الإدارة بالشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الآداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكن شركاء التنمية (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين) من الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع.
- تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات، وتسمح بتوعية المواطنين وإطلاعهم على الخيارات المتاحة، وتحقق العدالة في تقييم آداء العاملين والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، إضافة إلى كونها آلية لتحقيق المساءلة.
- تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره وأشكاله، حيث أن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الإنحراف، ويحد من إمكانية إختراقها، كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية وفعالية الآداء.

4. تحقق الشفافية والنزاهة للموظف، والإبتعاد عن الإجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة والتوسع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية وبالتالي فإن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها.

5. إن الشفافية مطلوبة في المنظمات الإدارية فيما بين القيادات والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها مما يقلل من روح الإنتماء لها، لذا فالمكاشفة وإيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يعزز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من إنتاجيتهم حين يعرفون كل شيء عنها باعتبار أنهم جزء من هذه المنظمة.

[29] محمد بن محمد أحمد الحربي،" درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 1، السعودية، العدد06، 2012، ص317.

[30] نعيمة محمد حرب، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، قسم إدارة الأعمال 2016، ص 12.

6. الشفافية الإدارية وسياسة الإنفتاح على العاملين والمشاركة وتوافر المعلومة تجعل العاملين أكثر إيمانا بقدرتهم بالتأثير في نتائج الأعمال؟، ويتحول إهتمامهم من التركيز على تحقيق حاجات الأمان والتقدير الذاتي إلى الإهتمام بالآداء والإنتاج.

7. تسهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير حيث يواجه قادة المنظمات العديد من التحديات التي تقاوم مسعاهم في إحداث التغيير المنشود، ولضمان مشاركة العاملين ينبغي إقناعهم بمضامين التغيير ودواعيه، ولهذا فإن الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياستها وخططها تكون بذلك قد قلصت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملون في مقاومة التغيير وحولتها إلى نواتج إيجابية.

8. تعزز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية حيث يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لمفهوم الشفافية الإدارية باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، فكل شيء واضح لدى العاملين ولديهم من الصلاحيات ما يفي لاتخاذ القرارات الخاصة بنطاق عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمته، وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة.[31]

9. تعمل الشفافية على تطوير وظائف الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة، إلى فرق عمل تقوم بآداء وظائفها بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية، لأن الجهود المبذولة هي جهود مشتركة لكل أفراد الوحدة الإدارية مما يؤدي إلى ترسيخ قيم التعاون وتظافر الجهود ووضوح النتائج حيث يكون آداء الأعمال جماعيا.

10. تعد الشفافية بحياة أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة الهيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة وتشجع على إستغلال أفضل لأصول المنظمة.

وفيما يلي نستعرض أهم الأبعاد الأساسية للشفافية :

- **الحكومة المفتوحة**: الحكومة المفتوحة تعرف بمدى إفصاحها ونشرها للمعلومات وحجمها والوسائل والطريقة التي تنشر بها المعلومات فيما إذا كانت الكترونيا أو غير ذلك ومدى استجابة الحكومة لطلب المعلومات غير المنشورة سواء من المواطنين أو وسائل الإعلام أو غيرها ، ويقاس مدى التزام الدول بالإفصاح ونشر المعلومات وتسهيل الوصول إليها بإصدار القوانين المتعلقة بالإفصاح ونشر المعلومات، ومن البديهي الإشارة إلى أن الأصول للمعلومة يعتمد على جودة أرشفة وتصنيف المعلومات، كما أن الاستجابة لطلب المعلومات من المواطنين وغيرهم يتطلب مجهودات وموارد بشرية ومالية لحفظ هذه الوثائق ومن ثم تهيئتها للمهتمين، هذه العوامل تحدد مدى إهتمام الحكومة بالإنفتاح على مواطنيها ومشاركتهم كافة المعلومات التي تتعلق بشؤونهم وحياتهم.

[31] المرجع نفسه .

- **البلاغات:**

أي كشف الموظف (حالي وسابق) لمنشأة لممارسة غير قانونية، أو غير أخلاقية، أو غير شرعية تحت سيطرة أرباب العمل ضد أشخاص أو منشآت أخرى قد تؤثر على العمل وعملية البلاغات إجراء يعزز الشفافية، حيث أصبحت في الأقطار الغربية ظاهرة إجتماعية وأوجدت قوانين لحماية المبلغين ومكافأتهم.

- **التشهير:**

يقصد بالتشهير المدى الذي يمكن لأي عمل غير قانوني أو حالات فساد أو استغلال للسلطة وغيرها بأن يصل إلى الجمهور، وربما يصل مفهوم التشهير إلى أبعد من مفهوم الشفافية من حيث تناول وسائل الإعلام لحالات الفساد أو إساءة استخدام السلطة عند اكتشافها، وقد يؤدي التنافس بين وسائل الإعلام بالإضافة إلى حرية الإعلام إلى كشف حالات فساد وإفشاءها.[32]

ثالثا: دور النزاهة في مكافحة الفساد:

النزاهة في الإدارة العامة ترتبط بالوسائل والآليات التي تكافح الفساد وسوء إدارة الموارد والشؤون العامة وسوء استغلال السلطة مع تعزيز ثقافة أخلاقيات العمل والسلوك على مختلف المستويات الإدارية في النظام الحكومي على جميع مستويات الدولة يتخذ عدد لا يحصى من القرارات التي تخص المجتمع من حيث الأمن والتنمية والصحة والتعليم وغيرها من القرارات التي تهم المواطن ولها علاقة مباشرة بنوعية حياته ومصالحه بواسطة مسؤولين وموظفين عموميين مؤتمنين ولديهم الصلاحيات اللازمة للقيام بهذه الاعمال، لذلك يطرح التساؤل عن مدى استخدام هذه الصلاحيات من قبل المسؤولين والموظفين في القطاع العام لمصلحة المواطن وفي الاتجاهات المحددة حسب السياسة العامة لذلك تأتي أهمية نظام النزاهة الوطني ليكون الضابط الذي يضمن أن المسؤولين يعملون للمصلحة العامة ويديرون الموارد العامة بكل كفاءة وفاعلية ويقلل فرص الفساد ويعزز الشفافية والمسائلة والنظام الوطني للنزاهة عبارة عن مزيج من الأجهزة الحكومية، والأنظمة والقوانين، والمدونات السلوكية والسياسات والإجراءات التي توفر اطار عام للحكومة الرشيدة وتوفر البيئة المثالية لاتخاذ القرارات الجيدة وتوفر الأدوات لتحديد مكامن سوء التصرف والسلوك بما في ذلك الفساد.[33]

مصطلح النظام الوطني للنزاهة أشهر عالميا بواسطة منظمة الشفافية العالمية عام 1990م ومنذ ذلك الحين استخدم هذا المفهوم كأساس لتقييم بنية النظم الوطنية للنزاهة في العديد من البلدان ويتألف نظام النزاهة الوطنية من عدد من الركائز أهمها: السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية،

[32] كاوه محمد قرادغي، أثر الشفافية على الإصلاح الإداري ، ب ب ن: أربيل منظمة كيدو، 2011، ص4.

[33] عبد الله بن سعد الغامدي ،"دور النزاهة و الشفافية في محاربة الفساد"، في : الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية و العالمية ،عمان : كلية العلوم التكنولوجية ، 2014 ص 17.

السلطة القضائية، الهيئات الرقابية، المحاكم الإدارية (ديوان المظالم)، هيئات مكافحة الفساد، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، سلطات فرض القانون، الهيئات الانتخابية، جهات التحقيق، الإجراءات السياسية .وتجدر الإشارة إلى أن ركائز النظام الوطني للنزاهة يختلف من بلد إلى آخر حسب هيكلة البلد ونظمه السياسية والإدارية ويهدف النظام إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين وسيادة القانون، ومن حيث مكافحة الفساد والسيطرة عليه فإنه يهدف إلى جعله عالي التكلفة ومنخفض الربحية. ويتم تقييم كل ركيزة من ركائز النظام بواسطة عدة مؤشرات وكل ركيزة يتم تقييمها لكل بعد من الأبعاد التالية: [34]

- الحجم (القدرة): وهي مدى قدرة أيا من الركائز الرئيسية على أداء وظيفتها بشكل كامل مثال: الموارد والاستقلالية.
- الحوكمة: وتعتمد على مدى تطبيق هذه الركائز للنزاهة والشفافية والمساءلة.
- الدور (المهمة): ويعتمد على مدى مساهمة كل ركيزة في النظام الوطني للنزاهة ومعظم هذه المؤشرات تنقسم إلى جزئين رئيسيين، القسم الأول يقيس جانب توفر القوانين والأنظمة والآخر يقيس جانب التطبيق العملي لتلك القوانين والأنظمة.

الخاتمة :

و كخلاصة لهذه الورقة البحثية يمكن القول بأن مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية قوية كما أنها تتطلب كذلك مشاركة المجتمع، ومن الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة النزاهة والشفافية والمسائلة كوسائل مهمة لمكافحة الفساد والحد من آثاره. لكي تكسب الحكومة ثقة مواطنيها فعليها أن تبرهن على ذلك بمزيد من الانفتاح وإتاحة المعلومات عن قراراتها وأنشطتها والآليات والمعايير التي بنيت عليها تلك القرارات، وعلى المجتمع أن يطالب الحكومة بنشر تلك المعلومات وسهولة الوصول إليها كما عليه الاستفادة من تلك المعلومات لتقييم أداء المؤسسات العامة وإنجازاتها. الاتفاقيات الدولية والإقليمية عززت مجهود الدول لمكافحة الفساد خاصة ووضعت الأطر التي يبنى عليها التنسيق وتبادل المعلومات عن الممارسات غير القانونية والتي تدخل ضم حالات الفساد.

[34] بركات سارة و زايدي حسيبة ،"الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط أساسية التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،06 -07 ماي 2012.

قائمة المراجع:

1/الكتب:

-باللغة العربية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري و أدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية، 1998 ، ص 09 .

2. برنامج الأمم المتحدة الأنمائي1997(UNDP) إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

3. سوزان روزاكرمان، الفساد والحكم: الأسباب، العوائق والإصلاح، تر: فؤاد سروجي. عمان: دار الأهلية، ط1، 2003.

4. المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد، فلسطين، 2011 .

5. عبد الله بن سعد الغامدي ،"دور النزاهة و الشفافية في محاربة الفساد"، في : الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية و العالمية ،عمان : كلية العلوم التكنولوجية ، 2014 .

6. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، دمشق :إتحاد الكتاب العرب، 2003 .

7. كاوه محمد قرادغي، أثر الشفافية على الإصلاح الإداري ، ب ب ن: أربيل منظمة كيدو، 2011.

8. محسن الخضيري ، صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2004.

9. منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، دليل البرلماني في مواجهة الفساد، فلسطين: مكتب الشرق الأوسط العربي،2011.

-باللغة الأجنبية:

10.Agere A, Promoting Good Governance: Principles, Practices and Perspectives(Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series). London, UK: Commonwealth Secretariat,2000.

11.Mari liisliiv,the causes of administrative corruption hypothèses for central and Eastern Europe, University of Tartu faculty of sciences département of public Administration,2004.

12.World Bank , Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability. Washington DC: World Bank Group.

2/ الدوريات:

-باللغة العربية:

1. بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الرياض ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11، جانفي 2014.

2. بوزيد سايح، " سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ورقلة قاصدي مرباح .

3. جلال عبد الله معوض،" الفساد السياسي في البلدان النامية"، مجلة دراسات عربية، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، العدد11 ، 1998.

4. محمد بن محمد أحمد الحربي،" درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 1، السعودية، العدد06، 2012.

- باللغة الأجنبية:

5.Abramorici, « les jeux dispendieux de la corruption » . monde diplomatique, le N560,novembre, 2000.

3/المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. بركات سارة و زايدي حسيبة ،"الحوكمة الجيدة و محاربة الفساد و الرشوة شروط أساسية التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،06 -07 ماي 2012.
2. بلمقدم مصطفى و حليمي وهيبة ،" الفساد الإداري و الحكم الرشيد كاستراتيجة لمكافحته "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، ديسمبر 2006 .
3. بن لحسن هواري ، "التنمية من خلال الحكم الراشد و محاربة الفساد" ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، ديسمبر 2006.
4. بوضياف مليكة، "الإدارة الشفافية: الطريق للتنمية والإصلاح الإداري"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والاقليمية، يومي 12 و 13 ديسمبر 2010، ورقلة جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
5. سفيان فوكة، "الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، يومي 12 و13 ديسمبر 2010، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
6. نوري منير و غربي فاطمة الزهرة، " معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-.

4/الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بقدي كريمة ،"الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.
2. نعيمة محمد حرب، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، قسم إدارة الأعمال 2016.

5/المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي ، "تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- تحسين التضمينية والمساءلة. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية"، على الموقع الاكتروني:

http:// site resources.world bank. org/INTMENA/Publications/20261842/Govern Overview Arab. Pdf.

2. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific(UNESCAP) (2009). What is Governance? Retrieved 022011/10/ from

http// www. unescap. org/ pdd/ prs/ ProjectActivities/ Ongoing/ gg/ governance. pdf